

مسؤولية المجتمع الدولي عن تهديدات اللجوء البيئي للأمن الإنساني

-من منظور سوسيولوجيا العلاقات الدولية-

The International Community' Responsibility Environmental Refugee Threats to Human Security

-From the sociology of international relations perspective-

أ. د. خداوي محمد

جامعة سعيدة

Kheddaouimed@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2023 / 12 / 27

تاريخ الاستلام: 2023/08/31

ملخص: تسعى الورقة المقترحة على اللجنة العلمية للمتلقي الدولي في محوره الرابع من خلال توظيف مقارنة سوسيولوجيا العلاقات الدولية كبراديجم معرفي إلى أولا التدقيق في مفاهيم المجتمع الدولي واللجوء البيئي والأمن الإنساني، لكن الأهم إلى تحديد مسؤولية الفواعل الأساسية للمجتمع الدولي عن التغيرات المناخية وتزايد حدة ظاهرة اللجوء البيئي وأثار هذه الأخيرة على الأمن الإنساني. إن شبكة القراءة المبنية على سوسيولوجيا الساحة الدولية تفعل أنسنة مفهوم الأمن والمخاطر المترتبة عن ظاهرة اللجوء البيئي ليس فقط على الدول التي تعرف الظاهرة ولكن أيضا على الدول المستقبلية للاجئين وحتى الدول والمجتمعات البعيدة نسبيا عنها، بالنظر إلى كون الظروف المحيطة والتي ساهمت في بروزها تعد مساسا بالأمن الإنساني كحق أساسي للاجئين في حد ذاتهم وتتحول وضعيتهم إلى مغذي للتهديدات اللائثائية.

كلمات مفتاحية: اللجوء البيئي-المجتمع الدولي-الأمن الإنساني-التهديدات اللائثائية،

Abstract:

The proposed paper aims, through the utilization of sociology of international relations approach as an epistemic paradigm. to Firstly scrutinize the concepts of the international community, environmental displacement, and human security. More importantly, it seeks to identify the responsibility of key actors in the international community for climate change and the escalating of the phenomenon of environmental refugees, and the resulting impacts on human security. The readings network based on the sociology of the international arena perspective humanizes the concept of security and the risks associated with the phenomenon of environmental displacement, not only for countries experiencing the phenomenon but also for refugee-receiving countries, and even relatively distant countries and communities. This perspective considers the surrounding

conditions that contributed to its emergence as a threat to the human security as a fundamental right of refugees themselves, and transforms their situation to a source of non-traditional threats.

Keywords: Environmental Refugees, International Community, Human Security, Non-Traditional Threats.

1- مقدمة

لا أحد ينكر أن الظواهر الطبيعية على غرار الزلازل والبراكين والفيضانات شيء طبيعي من مظاهر الحياة على الأرض وضروري لنظامها الايكولوجي لكونها سنة من سنن الخالق لكننا نقف دائما إجلالا لضحاياها ونشفق على من خسروا بعدها منازلهم ومتاعهم وأماكن عملهم وأحلامهم وأجبروا على ترك كل شيء خلفهم والفرار بجلودهم واللجوء إلى مناطق وفي ظروف أقل ما يقال عنها أنها مزرية، إنهم اللاجئون البيئيون. وظاهرة اللجوء ظاهرة قديمة قدم التواجد البشري الذي صاحبه النزاعات والحروب والتنافس على الموارد وحتى الكوارث التي كانت تحدث طبيعيا.

إلا أن هذه الظاهرة عرفت في القرن العشرين بالنظر إلى معطياته كالحربين العالميتين والنزاعات الإقليمية الناجمة عن الحرب الباردة والقفزة التكنولوجية والتطور الهائل في قطاع المواصلات الهائل الذي انعكس على الأنشطة الاقتصادية العالمية وزادها زخما لم يشهده المجتمع الإنساني من قبل. وتفرعت ظاهرة اللجوء إلى لجوء سياسي وهجرة اقتصادية ولجوء لدواعي إنسانية واحتدت النقاشات الأكاديمية والقانونية (القانون الدولي) حولها وحول تأثيرها على الأمن الإنساني، لكنها زادت حدة في العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين مع زيادة اللجوء البيئي وتحوله إلى ظاهرة تحمل مخاطر متعدد ومتنوعة تهدد الأمن الإنساني ليس فقط للاجئين ولكن للمجتمع البشري ككل في ظل تحولات كبيرة تعرفها الساحة الدولية.

إن النظام العالمي الجديد الذي عولم جميع مظاهر الحياة على الأرض بما في ذلك التهديدات بغطاء الأحادية القطبية حيث تتكفل القوى العظمى المهيمنة عليه ضد باقي العالم بفعل ذوبان الحدود بين الدول والمجتمعات لكنها تردد خطاب شرعية المجتمع الدولي، حمل معه مخاطر أشد نجمت عن التغيرات المناخية التي كان النشاط الإنساني السبب الرئيسي فيها أخذت صور الاحتباس الحراري الناجم عن ارتفاع غير طبيعي في درجات الحرارة وتجاوز انبعاثات الغازات الدفينة المستويات الطبيعية بكثير والسيول والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات بفعل الإحتراق المناخي في القطب الشمالي والجفاف والتصحر وغيرها من الكوارث الطبيعية غير العادية والتي تضع الوجود الإنساني على المحك وتتسبب في كوارث إنسانية يمثلها نزوح الأفراد والجماعات بأعداد هامة وبصفة فجائية عن مناطقهم الأصلية إلى مناطق رحيمة أخرى داخل دولتهم أو إلى الدول المجاورة.

إن التغير المناخي الذي طرأ على البيئة -التراث الإنساني المشترك- وبمس كل مناطق المعمورة عمم النزوح الناجم عنه والذي تحول إلى ظاهرة وأبرز إلى السطح أكثر مشكلات مثل مشكلة الغذاء ومشكلة السكن ومشكلة الطاقة والصحة العمومية والبطالة والجهل والفقر وهشاشة الأوضاع خصوصا في دول العالم الفقيرة التي لا تمتلك الموارد لمواجهةها، وتضع الأمن الإنساني على المحك وتدفع إلى البحث عن الأسباب والحلول بعد تحديد مستوى المسؤوليات. لهذا تأتي مداخلتنا المقترحة

على ملتقانا العلمي لرصد تلك المسؤوليات وبناء شبكة قراءة من منظور سوسولوجيا العلاقات الدولية كحقل معرفي في فهم التفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية تسمح لنا بتعقب تهديدات اللجوء البيئي للأمن الإنساني من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى مسؤولية المجتمع الدولي عن تهديدات اللجوء البيئي للأمن الإنساني؟ سؤال انطلاق رئيسي يمكن تفكيكه إلى الكثير من الأسئلة الفرعية مذكر من بينها:

- ما هو الرابط بين اللجوء البيئي والمجتمع الدولي والأمن الإنساني؟

- ما هي طبيعة القراءة التي نقوم بها للساحة الدولية من منظور سوسولوجيا العلاقات الدولية؟

- ما هي التهديدات التي تحملها ظاهرة اللجوء البيئي؟

- هل المجتمع الدولي مسؤول عن التدهور البيئي؟

ولالإمام بجوانب الإشكالية المطروحة طرح الباحث الفرضيتين التاليتين:

- المجتمع الدولي مسؤول عن التغيرات المناخية التي صنعت ظاهرة اللجوء البيئي مع كل تهديداته على الأمن الإنساني.

- مسؤولية المجتمع الدولي عن التدهور البيئي ليست بتلك الدرجة التي تجعلنا نحمله ظاهرة اللجوء البيئي والتهديدات التي من الممكن أن تنجم عنها.

ولما كان البحث العلمي لا يستقيم دون منهجا يحكمه فقد اختار الباحث توظيف المنهج الوصفي التحليلي المطعم في بعض الأحيان بالأرقام والإحصائيات لتناول الإشكالية معتمد بناء مؤسس على محورين خصص فيه المحور الأول للتدقيق في مفاهيم سوسولوجيا العلاقات الدولية والمجتمع الدولي واللجوء البيئي والأمن الإنساني بينما تناول المحور الثاني بالتحليل الرابط بين هذه المفاهيم.

2. المحور الأول: تدقيق مفاهيمي:

إن المقاربة السوسولوجية للساحة الدولية التي تبنيها كشبكة قراءة تفرض علينا التدقيق في مفاهيم: المجتمع الدولي-اللجوء البيئي-الأمن الإنساني حتى وإن كان الزملاء الباحثين قد أفاضوا في تناول مفهوم اللجوء البيئي في المحور الأول من ملتقانا العلمي، وهذا ما خصصنا المحور الأول من مداخلتنا له.

1.2 سوسولوجيا العلاقات الدولية:

رغم زخم الأبحاث التي تناولت الدولة والسلطة والجماعات والضاغطة والمجتمع المدني كأهم قضايا علم الاجتماع السياسي إلا أنها لم تعبر اهتمام للبعد الدولي لهذه القضايا. وبالنظر إلى الظروف التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت العلاقات الدولية على درجة من التعقيد والغموض ما أدى إلى زيادة التناقضات على الساحة الدولية وتراجع أهمية القوى العسكرية بحيث لم تعد العلاقات الدولية كنتاج للنظم الدولية حكرا على العلوم السياسية وحقلا لتجاذب نظرياتها ومدارسها التقليدية، وأصبح من الضروري تجاوز أطر الدولة القومية كوحدة تحليل في ظل عجز تلك الأنساق النظرية على الإحاطة

الكاملة بكل التفاعلات الدولية خصوصا بعد أن فقد النظام الدولي تدريجيا صفة الدولانية Etatism و تأكلت معاييرها ثلاث: الإقليمية والسيادة والأمن (في مفهومها التقليدي) أمام تحولات القرن الواحد والعشرين وعالمية وعمولة هذا النظام، وأصبح ينظر إلى الساحة الدولية على أنها مجال تداخل للفواعل مختلف ومصالح اقتصادية وسياسية وأديان وثقافات ومجتمعات متباينة إلى درجة أن العلاقات الدولية لم تعد من صنع الدول ونخبها الحاكمة فقط بل نتاج تفاعلات معقدة لفواعل عدة توظف عناصر مختلفة⁽¹⁾ ومع تنامي الجدل بين التيار الوضعي التقليدي والتيار النقدي ظهرت البنائية لمحاولة التوفيق بين التيارين بحيث تؤخذ بعين الاعتبار دور الثقافات والقيم والصفات الخاصة بالفاعل الدولي بصفاتها عوامل مؤثرة في السلوك السياسي، وبرزت الحاجة لدى الباحثين لتقديم تصورات جديدة للعلاقات بين الوحدات المتفاعلة في النظام الدولي بولوج الحقل الدولي من الباب علم الاجتماع، لكون أنه أصبح من الصعب فهم بنية المجتمع السياسي في نطاق الدولة بمعزل عن البيئة الدولية المحيطة بها خصوصا في عالم تجاوز المسافات والحدود الجغرافية من خلال التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات، وجاء التحليل السوسولوجي للعلاقات الدولية كمحاولة لدراسة التكامل والاندماج والاعتماد المتبادل بين المجتمعات والدول والفواعل الأخرى. كما يتناول بالتحليل ظاهرة الانضمام الطوعي للمنظمات الدولية تجسيدا للمقاربة المؤسساتية لليبراليين. وبرز إسهام "الفرنسي" ريمون أرون Raymond Aron الذي اعتبر أن العلاقات الدولية محكومة بتعاقب السلم والحرب وأن الحرب كظاهرة عرفت كل المجتمعات وفي كل الأزمنة وهي بالنسبة إليه حدث تاريخي ينقل العلاقات الاجتماعية التي ترتبط بين المتحاربين، كما انطلق من فكرة قدماء الفلاسفة الذين اعتبروا أن العلاقات التي تقوم بين الجماعات السياسية كانت علاقات متطابقة مع الحالة الطبيعية التي تؤسس على المساواة والشرعية في استعمال العنف بين الفواعل، وبنيت النظرة السوسولوجية الحديثة خصوصا تلك المرتبطة بالمدرسة الأمريكية بالحالة المدنية التي تنظر للعلاقات على أنها تتم داخل نظام اجتماعي في الحالة المدنية يحتكر وسائل الإكراه، لكن الحقيقة بالنسبة لريمون أرون ميزة العلاقات الدولية هي غياب احتكار وسائل العنف والإكراه غير المشروط.⁽²⁾

ورد المشروع الفكري لريمون أرون في كتابه "الحرب والسلم" مستندا في فهمه للمتغيرات الدولية على الفكر الفيبري في فهم وتفسير الفعل الاجتماعي من خلال التفاعل بين الأفراد والجماعات ومحاولا إسقاط التحليل السوسولوجي على حقل العلاقات الدولية من خلال التوجيه القيمي للفعل الدولي في الساحة الدولية بالصورة التي تساهم في المحافظة على استقرار النظام الدولي، فالفعل الدولي للفواعل مستمد من الفعل الاجتماعي لذلك فالتحليل السوسولوجي يمكن من فهم أدوار ووظائف الفاعلين في الساحة الدولية والمتغيرات التي تحكم سلوكهم السياسي.⁽³⁾

ونرى أن الجذور الفكرية للتحليل السوسولوجي تعود إلى إسهام مفكرين أمثال "بيكولاس سبيكمان" Nicolas Spykman الذي اعتبر أن العلاقات الدولية هي علاقات بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة وأن السلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي للأشخاص أو الجماعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد وجماعات ينتمون لدول أخرى.⁽⁴⁾ وكذلك "فريدريك هارتمان" Frédéric Hartmann الذي ذهب إلى أن مصطلح العلاقات الدولية يتضمن كل الاتصالات التي تحدث بين الدول والشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية بحيث أخرجها من نطاقها الدولاني التقليدي.⁽⁵⁾ كما أن

"شوارزنبرغ" Schwarzenberger اعتبر العلاقات الدولية فرعاً من علم الاجتماع لكونها تدرس المجتمع الدولي، لذلك نفهم ذهاب "مارسيل ميرل" Marcel Merle إلى أن المنهج السوسيولوجي الذي ينطوي على قدر من التجريد هو الوحيد الكفيل برصد أكبر عدد ممكن من الظواهر وإبراز أكثرها دلالة وفهم وإدراك تلك التفاعلات التي تحدد مصير المجتمع الإنساني.⁽⁶⁾

إن المقاربة السوسيولوجية للعلاقات الدولية تدرس المجتمع الدولي كأنه وحدة متكاملة ومتجانسة للمجتمع الإنساني بقيمه المشتركة حيث يركز هذا المنظور على مفهومي اللاعب الدولي والتنظيم الدولي مع ما يتسم به من ظواهر سماها "أميل دوركايم" Emile Durkheim بالفوضويات العالمية التي تعتبر خاصية مميزة للعلاقات الدولية لكون كل نظام اجتماعي يسوده نوع من الضعف أو الخلل التنظيمي خلال فترة الأزمات ويمكن قياس ذلك على المجتمع الإنساني حتى وإن كان هنالك اختلافات بين المجتمع المحلي الوطني والمجتمع الدولي.⁽⁷⁾ إذا التحليل السوسيولوجي للعلاقات الدولية يسعى إلى التأسيس لقواعد سوسيولوجية وقانونية وأخلاقية وفلسفية للتنظيم الدولي تشرف عليها الدول ويقترن بالضمير الجمعي الوارد عند "دوركايم" والذي يتجسد في المصلحة الوطنية التي تتسجم مع المجال الدولي، وكأننا أمام الاعتماد المتبادل والتكامل في حقل الدراسات الأمنية. وبهذا يسمح للسوسيولوجيون بخوض مغامرة علمية يؤكدون من خلالها أحقية علم الاجتماع السياسي بالعلاقات الدولية.

ويشير "قيوم دوفان" Guillaume Devin إلى أن سوسيولوجيا العلاقات الدولية حقل معرفي جديد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأ في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثم انتقل إلى فرنسا، اهتم بدراسة الظواهر الدولية بإعتبارها وقائع اجتماعية لا بد من الإلمام بالآليات تفسيرها. ويرز المنظور السوسيولوجي من خلال المطابقة بين الواقع الاجتماعي بصفته فعل اجتماعي وظواهر وبين الواقع الدولي ويندرج توظيف المفاهيم السوسيولوجية في فهم الظاهرة الدولية في سياق جزئي إذ يتناول بالملاحظة والتحليل لأنماط التفاعلات بين الفاعلين داخل المجتمع الدولي. إن هذه المقاربة تشكل نموذجاً ينقل العلاقات الدولية من إطارها النظري إلى واقع عملي وظيفي.⁽⁸⁾ وقد ساهم "الكسندر واندت" Alexander Wendt من خلال أفكاره التي تضمنها كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" في تطور المنظور البنائي للعلاقات الدولية متأثراً بأعمال السوسيولوجي "أنتوني جيدنز" Anthony Giddens، لعل أهمها كونه يرى أنه من المستحيل أن يكون للبنية أو الهيكل دور بمعزل عن سمات وتفاعلات الوكلاء، فمثلاً تلعب البنية -النظام الدولي- دوراً هاماً في تشكيل هويات ومصالح وسلوك الفاعلين، وإن الفاعلون يعملون على تشكيل وإعادة تشكيل البنية من خلال تفاعلها الاجتماعي، وعليه تكون عملية التشكيل متبادلة بين بنية النظام الدولي وفعاله وهذا ما يشكل آلية تفسير للتغير الذي يمكن أن يحصل في بنية أو طبيعة النظام الدولي أو في هويات ومصالح وأفضليات الدول.⁽⁹⁾

نخلص إلى أن سوسولوجيا العلاقات الدولية جاءت لتخلق توليفة بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي من خلال احتكاك باراديغمان ومفاهيم تجمعهما مثل الدولة، المصلحة، الهوية التي تبلورت من منطوقها التقليدي إلى مفاهيم أعم وأشمل مثل الإنسانية والأمن الإنساني والمجتمع العالمي والمجتمع الدولي بفعل التحولات التي عرفها ولا يزال يعرفها العالم.⁽¹⁰⁾

2.2 المجتمع الدولي:

شكل هذا المفهوم محط اهتمام رجال القانون إذ نظروا إليه إنطلاقاً من كونه فضاء اجتمعت فيه الدول ذات السيادة من أجل توحيد جهودها للدفاع عن مصالحها المشتركة، وهذه نظرة تقليدية بالنظر إلى أنها تقوم على أساس كون الدولة الفاعل الوحيد في الساحة الدولية والعلاقات التي تنشأ بينها، وأن سيادة الدولة لا تعلق عليها سيادة أخرى وعلى أساسها بنيت الدراسات الأمنية الكلاسيكية، وعليه كان المجتمع الدولي مكون من مجموع الدول ذات السيادة علماً أن أغلب تلك الدول الحديثة كانت في مواجهة القوى العظمى والدول الصناعية. وهو مجتمع منظم حسبهم إذ أنه محكوم بنظام قانوني يتضمن مجموعة من القواعد تنظم العلاقات داخله بين الفواعل الدولانية، معترفين أنه إذا كانت هذه العلاقات عرفت حروب وصراعات إلا أنها عرفت اتفاقيات ومعاهدات تهدف إلى إرساء قواعد للتعاون والتكامل بين الدول من جهة، ومن جهة ثانية لا زالوا يشددون على أنه رغم أن الدولة لا زالت تمثل أهم ثابت في المجتمع الدولي لكنهم لا ينكرون تأثير ثوابت أخرى على غرار المنظمات الدولية التي أصبحت ميزة أساسية في المجتمع الدولي المعاصر. وعليه حور القانونيون بفعل ظروف ومعطيات العصر الحديث تعريف المجتمع الدولي إلى أنه مجموعة الكيانات السياسية الدولية المستقلة التي تخضع للتفاعلات التي تحدث بينها إلى القانون الدولي الذي تنقسم أشخاصه إلى نوعان تلك التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والممثلة في الدول والمنظمات الدولية الحكومية، ونوع الثاني من أشخاصه لا تتمتع بهذه الصفة وهي المنظمات غير الحكومية واللجان الوطنية وما تبقى من حركات التحرر وغيرها من الكيانات السياسية الدولية المستقلة.⁽¹¹⁾ كما ينظر إلى المجتمع الدولي على أنه كيان جماعي مكون من أشخاص القانون الدولي يرتبطون فيما بينهم بعلاقات متعددة ومتنوعة خاضعة للقانون الدولي، إن هذا المجتمع عبارة عن مجموعة من الأشخاص القانونية الدولية المتمتعة بحقوق مقابل تحمل واجبات في نطاق دولي. ونسجل هنا نقطتين تنقلان لنا النظرة الحقوقية للمجتمع الدولي: الأولى تتمثل في أن القصد الحقوقي للمجتمع الدولي هو كافة أشخاص القانون الدولي أما الثانية فتتمثل في العلاقات التي تقوم بين تلك الأشخاص ونلاحظ هنا أننا لسنا بعيدين عن المفهوم السوسولوجي للمجتمع.⁽¹²⁾ إن هذا المنظور القانوني للمجتمع الدولي رغم صدقيته النسبية إلا أنه لا يعيننا مباشرة في هذه الورقة المقدمة للملتقى لطابعه الأستاتيكي وإنما يكمن التحدي الجوهرى بالنسبة لنا في إيجاد شبكة قراءة سوسيوسياسية لمفهوم المجتمع والنظام الدوليين.

تبلور اتجاه حديث مع نهاية ثمانينات القرن العشرين ينظر إلى المجتمع الدولي على أنه عبارة عن كيان تنتمي كافة شعوب العالم إليه مكونة المجتمع الإنساني في شكل دول ذات سيادة أو تطالب بها (مثل الدولة الفلسطينية) رغم ما صاحب ذلك

من تكتلات مثل تكتل دول الجنوب الحديثة لمواجهة الدول الكبرى، فرغم اختلاف الإثنيات والأعراق والأجناس وتنوع واختلاف الثقافات والأبنية الاجتماعية والسياسية إلى أن القاسم المشترك هو الانتماء للجنس البشري مع ما يصاحبه من قيم مشتركة. فهذا الاتجاه السوسولوجي في الأصل ينظر إلى أن المجتمع الدولي مجزأ بالنظر إلى الانقسامات التي تطبعه لكنه منتظم وهذا يذكر بالنظرية الانقسامية عند "أميل دوركايم" Emile Durkheim. إن هذا الاتجاه يقدم لنا صورة تناظر بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني هذا الأخير مجزأ أيضا بكونه في الكثير من الأحيان مركب من عدد من المجتمعات المحلية المختلفة الأعراق والدين والثقافات وغيرها، وهنا نستحضر بناء "دوركايم" لنظام دولي حيث يكون قيه لكل أولوية على الأجزاء.

إن دراسة وتحليل التفاعلات داخل الساحة الدولية من منظور سوسولوجي سواء في حالات النزاعات أو السلم والاعتماد المتبادل (مشهدي: الحرب والسلام) يرسم فضاء ينظر فيه الأكاديميون إلى تشكل مجتمع دولي متحد من الدول شبيه في سيره واشتغاله بصورة المجتمع الوطني مع فارق أساسي هو عدم امتلاكه لجهاز محتكر للقوة. ويتميز هذا المجتمع حسب الواقعيين بالحالة الطبيعية في مفهومها الهوبزي، ويتميز كذلك حسب الليبراليين بالفوضى في معنى غياب وجود سلطة عليا تفوق سلطة الدول غير أن هذه الفوضى ليست رديفا للاضطراب والحروب الدائمة،⁽¹³⁾ وهذا المنظور يحيل إلى فكرة بناء الدولة العالمية للمجتمع العالمي وهي فكرة قديمة حديثة تنقلها لنا الكثير من صور الإمبراطوريات عبر التاريخ الذي يمكن قراءته من عوامة كل مظاهر الحياة الإنسانية بفعل التطور التكنولوجي المحقق،⁽¹⁴⁾ لهذا لا غرابة أن تبرز في التنظيم الدولي الحديث أفكار تتحدث عن "حكومة عالمية" أو ما يمكن الاصطلاح عليه "بالإدارة الجماعية الدولية" أي نظام أحادية قطبية تسيطر عليها القوى العظمى⁽¹⁵⁾ التي ترى نفسها الأحق بالدفاع عن حقوق الإنسان وقضاياه في كل مكان من العالم، إحساس يجد جذوره في النظام الكولونيالي الذي استنزف المجتمعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهذا ما قد يشكل آلية تفسير للتدخل الدولي "لأسباب إنسانية" في شؤون الدول.

وفي هذه الساحة الدولية تنشأ تفاعلات وتبادلات للخيرات والموارد ناجمة عن أنشطة اجتماعية واقتصادية وتجارية ومالية تتجاوز حدود الدولة والأمة وتؤدي إلى ظواهر اجتماعية ليس فقط بين الدول والحكومات التي يمثلها أفراد وهذا مهم من الناحية السوسولوجية ولكن أيضا بين فواعل أهم هي الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي، فالدولة (الشخصية المجردة كما يصورها رجال القانون) لم تعد أهم الفاعلين، وتعميقا لهذه النظرة السوسولوجية نشير إلى أن هذه التفاعلات تنشأ طبقات يتحدد من خلالها سلوك الفواعل على الساحة الدولية.

3.2 اللجوء البيئي:

نشهد في الألفية الثالثة تزايد في اهتمام الكثير من الفواعل منها الباحثين من مختلف الحقول المعرفية وهيئات المجتمع المدني والدول والمنظمات بظاهرة اللجوء البيئي بالنظر إلى أخطارها المتعددة والمتنوعة اهتماما جاء تابعا للاهتمام المسلط على حماية البيئة الطبيعية من أجل الحفاظ على بقاء الإنسان، إذ نجم اللجوء البيئي عن تدهور المحيط الإيكولوجي للإنسان.

البيئة هي ذلك الوسط الذي يحيط بالإنسان ويشمل الماء والهواء والأرض والفضاء الخارجي وما تحتويه هذه العناصر كلها من جماد ونبات وحيوانات وأشكال متعددة من الطاقة والموارد والنظم الايكولوجية والعمليات الطبيعية و الأنشطة البشرية. وقد بدأ ذلك الوسط يعرف تدهورا خطيرا بالنظر إلى تطور التصنيع وتنوع الصناعات خصوصا الثقيلة واستنزافها للموارد وتشويهها للتضاريس الطبيعية، والدمار الذي يلحق بالبيئة نتيجة الحروب الطاحنة خصوصا في القرن العشرين والتجارب النووية التي أجرتها الدول المتطورة وانتشار أسلحة الدمار الشامل خصوصا منها البيولوجية وتوسع قاعدة المجتمع الاستهلاكي في الدول المتقدمة وما ينجم عنه من مخلفات والإستهلاك المفرط للطاقة الأحفورية، هذه وغيرها ألحقت أضرارا جسيمة بالبيئة فتعالت الأصوات في العالم منادية بحمايتها والاستدامة في استغلالها.

يعود الاهتمام بالبيئة إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث جاء في تقرير نادي روما المعنون "حدود النمو" limettes to grivth سنة 1970 أن الحدود البيئية للنمو الاقتصادي عامل هام في التنمية الاقتصادية، كما ظهر مفهوم التنمية الملائمة للبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم بالسويد سنة 1972 وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، إذ تم تصميم نموذج للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية ويجعل التنمية الاقتصادية مرافقة للعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وكان هذا المؤتمر أول إنجاز في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي وانبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEF. أعقبه تقرير بورتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987)، وكان قد سبقه إصدار الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريراً بعنوان "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" عام 1980، واعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بترباط الاقتصاد مع البيئة ومنه انبثق وتأسس مفهوم التنمية المستدامة.

ومع الوعي بالاستنزاف الذي تتعرض له الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث التي أدت إلى ثقب طبقة الأوزون مع ما يصاحب ذلك من مخاطر بيئية انتهت بارتفاع معدلات درجات حرارة الأرض وزيادة رقعة الجفاف والاحتباس الحراري والتغيرات المفاجئة للمناخ والتصحر وارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات والفيضانات والعواصف وزيادة شدة ومعدلات الأعاصير،⁽¹⁶⁾ تعالت الأصوات على المستوى الدولي من قبل مختلف الفاعلين في حقله لحماية البيئة الايكولوجية والدفاع عنها. وتجسد ذلك من خلال تواصل جهود الدبلوماسية البيئية تحت ضغوطات المجتمع المدني الدولي على غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي سمي بقمة ريو +20 والمتمخض عن إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، تبع ذلك اتفاق باريس المعروف بـ: "كوب 21" كأول اتفاق عالمي يخص المناخ والتغير المناخي سنة 2015 والموقع في نيويورك بمناسبة يوم الأرض في 22 أبريل 2016 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من قبل 175 دولة. وكانت آخر محطة نسجلها في هذا المقام هي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في شرم الشيخ بمصر سنة 2022.

وإذا كانت ظاهرة اللجوء قديمة في المجتمعات الإنسانية وارتبطت بالحروب والنزاعات والمواقف السياسية فإن ترك آلاف الأشخاص إن لم نقل الملايين أوطانهم نتيجة الكوارث الطبيعية ظهر مع التغيرات المناخية التي بدأت تبرز بوادرها في القرن العشرين وزادت حدتها بصورة سريعة دعت إلى اعتبار اللجوء البيئي ظاهرة في حد ذاتها. وكان "لستر راسل براون" Lester R. Brown السباق إلى الربط بين الهجرة الداخلية أو الدولية وبين التدهور البيئي سنة 1975.⁽¹⁷⁾ واستعمل مصطلح

اللجوء البيئي في تقرير الأمم المتحدة عام 1985 من قبل الخبير "فؤاد الحناوي" في دراسة تناولت حالات التشرد الناجم عن الجفاف في أفريقيا وضحايا الكارثة الصناعية في بوبال بالهند وبتشرد زلزال المكسيك، وعرف فيه اللاجئيين البيئيين على أنهم الأشخاص الذين دفعوا طوعاً أو قسراً لترك مواطنهم وديارهم بسبب أحداث أو اضطرابات طبيعية أو من صنع البشر متصلة بالبيئة وأدت إلى تهديد وجودهم وأمنهم الإنساني والإضرار بعيشة الكريمة التي تعتبر حقاً.⁽¹⁸⁾ فاللاجئ البيئي هو الإنسان غير القادر على مواصلة العيش في موطنه الأصلي بسبب الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وانجراف التربة والتصحر وحرائق الغابات الناجمة عن الاحتباس الحراري أو إزالتها أو مشاكل بيئية أخرى، وتزامن هذه الأسباب مع الضغوط الديموغرافية والفقر المدقع الناجم عن التخلف وقلة التنمية.⁽¹⁹⁾ وعرفت المنظمة الدولية للهجرة سنة 2007 اللاجئيين البيئيين على أنهم أولئك الأشخاص أو الجماعات الإنسانية المجبرة على مغادرة أماكن سكنهم أو يختارون ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة مرتبطة بتغير مفاجئ كان أو تدريجي في البيئة بحيث يؤثر سلباً على أمنهم ومعيشتهم فيهاجروا إما داخل دولتهم أو إلى خارجها.⁽²⁰⁾

4.2 الأمن الإنساني:

شكل الأمن هاجس كل الجماعات الإنسانية في مختلف العصور وكان بؤرة اهتمام أكاديمي ترجمه زخم الدراسات الأمنية التي تناولته في كل أبعاده وأصبح موضوعه أحد أهم الظواهر السياسية ذات التغيير والتفاعل الدائم والمتبادل مع غيرها من الظواهر الأخرى، ويعزى هذا التغيير إلى ارتباطه بالتهديد والمخاطر دائمة التطور، حتى وإن ارتبط لفترة طويلة من الزمن بالقوى العسكرية والحروب الناجمة عنها. وتشير المنظورات الواقعية للأمن إلى وجود ثلاث تيارات أساسية:

- تيار تقليدي يجعل من الدولة موضوع للأمن فيما يعرف بالأمن القومي.

- تيار محدث حمل شعلة مفهوم الأمن الموسع حتى وإن بقت الدولة موضوعاً له.

- تيار نقدي جسده الدراسات النقدية التي تناولت المفهوم الجديد للأمن والمتمثل في الأمن الإنساني الذي يجعل من الفرد والجماعة الإنسانية موضوعاً له. فما هو مفهوم الأمن إنساني؟

مثلت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التي عرفتھا الساحة الدولية في القرن العشرين نقلة في التاريخ الإنساني وغيرت بنية النظام الدولي كما أسهمت في بروز فواعل دولية جديدة إلى جانب الدولة مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والهيئات المدنية وتوسع مفهوم المواطنة، وكانت بذلك نقطة تحول من المفهوم التقليدي للأمن (العسكري والمرتبطة بالدولة) إلى مفهوم الأمن الجماعي أي أمن الإنسان. وبدأت تظهر بوادر ذلك بعد انخيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية وتنامي فكرة إنشاء حكومة عالمية تجسد دولة قانون دولي مستوحاة من فكر "إيمانويل كانط" Emmanuel kant المناقض للفكر الهوبزي والمغذي لمقاربة سوسولوجيا العلاقات الدولية، تؤسس هذه الفكرة على وجود مجموعة كومبوليتانية تدافع عن حقوق الإنسان وتدعم هذا الطموح بإنشاء المؤسسات الدولية في مختلف المجالات على غرار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ومؤسسات بروتن وودز ومنظمة التجارة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

لكن الأحداث اللاحقة النابعة عن تضارب المصالح غدت نزاعات جديدة تولدت عنها فظائع إنسانية أبشع وأكثرت الطابع الخيالي الطوباوي على الأقل في هذه المراحل من تطور المجتمع البشري لذلك الطموح الذي يجعل الأمن حالة دائمة تنعدم فيها التهديدات ودفع ذلك إلى استحداث مفهوم الأمن الإنساني.

وكان أول استعمال رسمي لهذا المفهوم سنة 1994 في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي حرره كل من الباكستاني "محبوب حق" والهندي "أمارتيا سن" (21) الذي حدد مقاييس التنمية الإنسانية ومنها استخدامات الطاقة وإدارة البيئة والتوازن الأيكولوجي والأمن الغذائي والأمن الوظيفي واعتبر أن المؤشرات الأساسية في دلالتها على حالة الإنسان ومدى إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية والنفسية. (22) والذي عرف الأمن الإنساني إنطلاقاً من كونه تحرر للإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حمايته وحرية. (23) وعبر عن ذلك "ألكسندر وندت" Alexander Wendt سنة 1996 عندما أشار إلى أن الأفراد يصنعون المجتمع وهذا الأخير يصنع الأفراد، وأن بني المجتمع الإنساني محددة أساساً بواسطة الأفكار المشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية وأن هويات ومصالح الفاعلين تحدد بواسطة هذه الأفكار أكثر مما هي معطاة من الطبيعة. (24) فالتيار النقدي يرى بأن الفرد (الإنسان) هو الوحدة المرجعية لمفهوم الأمن الإنساني بالنظر إلى التهديدات التي أصبح يواجهها والتي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها.

وعبر وزير الخارجية الكندي السابق "ليود أكسورثي" Lloyd Axworthy عن الأمن الإنساني في كونه حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة أو غير المصاحبة بالعنف، إنه يتعلق بوضع أو حالة تتميز بانتفاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص وبأمنهم وحمايتهم. (25) كما عرفه "شارل فيليب دافيد" Charles Philippe David و"بياتريس باسكال" Béatrice Pascal بأنه حالة التواجد في مأمّن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق. (26) واعتبر "بيار بيتقرو" Pierre Pettigrew أن الأمن الإنساني أولوية للسياسة الخارجية من منطلق كونه يمثل الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة، وهو بذلك يحدد ثلاث أبعاد للأمن الإنساني تتمثل في البعد القانوني الحقوقي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي الإنساني، حتى وإن كان تقرير PNUD لسنة 1994 حدد سبع مستويات للأمن الإنساني هي: الأمن الاقتصادي-الأمن الشخصي-الأمن البيئي-الأمن السياسي-الأمن الغذائي-الأمن الصحي-الأمن الجماعي. (27)

نخلص إلى ما أورده "سليم قسوم" من أن الأمن الإنساني يقوم على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى في الدرجة الأولى إلى توفير حماية لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول، إذ أنه يرتبط قبل كل شيء بإشباع الحاجات الأولية للأفراد ويتجاوز الأولوية الممنوحة من طرف الدول لإمكاناتها الدفاعية (القوة العسكرية) على حساب أمن أفرادها، وقادت هذه الفكرة إلى تحولات جذرية في صياغة وصنع السياسات العالمية لأنها تقضي بإعطاء الأسبقية لحاجات أمن الأفراد على الدفاع عن مصالح الدولة (حتى وإن كانت وظيفة الدولة الأساسية هي الدفاع عن مصالح أفرادها). (28)

3. المحور الثاني: المجتمع الدولي وظاهرة اللجوء البيئي والأمن الإنساني - التهديدات والمسؤوليات:

سنجعل من المفاهيم التي تناولناه في المحور الأول مفاتيح أساسية لقراءة العلاقة التسلسلية التي تربط التدهور البيئي -أسبابه وتناججه- وبين الكوارث الطبيعية التي تسبب اللجوء البيئي مع تحديد مسؤولية المجتمع الدولي عنها وعن اللامن البيئي وتقديم عرض موجز عن التهديدات التي يحملها اللجوء البيئي للأمن الإنساني.

1.3 التغير المناخي أسبابه ونتائجه:

لا يمكن فهم ظاهرة اللجوء المناخي بدون الرجوع إلى سببها كعلة والمتمثل في التغير المناخي وتدهور البيئة، إذ يمثل التغير المناخي مجموع تغيرات الخصائص المناخية في منطقة ما خلال الزمن منتجة إما ارتفاع درجات الحرارة أو انخفاضها بصورة غير عادية لأن المناخ يعرف عادة بأنه "الطقس المعتاد" في مكان ما خلال فترة زمنية معينة تتراوح بين عدة أشهر وآلاف السنين، ويشمل أنماط درجة الحرارة وهطول الأمطار والرطوبة والرياح وتعاقب المواسم والوسط المائي، مع ما يصاحبها من نشاط عادي للكائنات والنباتات وتفاعلاتها مع الطبيعة. إنها العناصر المكونة للنظام الايكولوجي كما خلقه الله عز وجل. كما يمكن النظر إلى التغير المناخي على أنه التغيرات التي يعفرها المناخ والمصحوبة بارتفاع عام لدرجات الحرارة بالمقارنة بالمعدل العالمي العام والناجحة عن ارتفاع تركيز الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. وعرفته الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي (CCNUCC) من خلال كونه تغيرات المناخ المنسوبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة للنشاط البشري والمحدثه لتدهور الغلاف الجوي والتي تضاف إلى التغيرات الطبيعية للمناخ والملاحظة في مراحل مختلفة.⁽²⁹⁾ وقد اعترف فريق الخبراء الدوليين حول المناخ المنشأ سنة 1988 في تقريره لسنة 2013 بالتأثير السلبي للأششطة البشرية وأنها كانت السبب الرئيسي للاحتباس الحراري المسجل منذ النصف الثاني من القرن العشرين، الشيء الذي أكدته في تقريره الصادر سنة 2021 والذي اعتبر فيه أن تأثير الإنسان يزيد من الظواهر المتطرفة للطبيعة.⁽³⁰⁾ وحسب هؤلاء الخبراء فإن التغير المناخي سيؤدي إلى عواقب خطيرة فمثل:

-ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات.

-ارتفاع وزيادة وتيرة الظواهر الطبيعية المتطرفة مثل الجفاف والفيضات والعواصف والأعاصير وغيرها.

-زعزعة استقرار النظام الايكولوجي للغابات وزوال التنوع البيولوجي.

-مخاطر على دورة المياه العذبة، إذ يكفي هنا أن نشير إلى أن هنالك مليار شخص في سنة 1997 لا يملك موارد للمياه

الصالحة للشرب وأن 80% من الأمراض في العالم الثالث تشترك في طريقة استعمال المياه ونوعيتها.⁽³¹⁾

-انخفاض الإنتاج الزراعي وتربية الأسماك.

-التصحّر وتراجع الأراضي المنخفضة: مع أن التصحر كارثة طبيعية قد تحدث لعوامل طبيعية إلا أن النشاط الإنساني عمق

من خطره من خلال نوعية استعمال الأرض وناجم عن الزراعة الجائرة المنهكة للأرض وقطع الأشجار والاحتطاب والرعي

الجائرين والتغيرات السكانية والمناخية ما يؤدي إلى تغير الغطاء النباتي من حيث الكمية والتنوعية وانتشار النباتات غير المرغوب فيها وتملح وتعرية التربة وزحف الرمال وانقراض وهجرة الطيور والحيوانات. (32)

-انتشار الأمراض والأوبئة الاستوائية والمعدية.

ولكي نبين مستوى التهديدات البيئية التي يتعرض لها المجتمع الإنساني (المجتمع الدولي) حتى وإن لم يكن مجالنا وموضوع ورقتنا المباشر نشير إلى الدراسات الدولية التي أكدت أن المناخ تغير بوتيرة أسرع من أي وقت مضى مع كل الأضرار الجانبية التي يحدثها ومنها اللجوء البيئي، إذ تظهر التحاليل الجليدية الجوفية في القارة القطبية الجنوبية إلى أن مستويات تركيز ثاني أكسيد الكربون CO₂ كانت مستقرة خلال الألفية الماضية وحتى إلى القرن 19 قبل أن ترتفع لتصل حالياً إلى أكثر مما كانت عليه قبل الثورة الصناعية بنسبة 40%، وتؤكد قياسات أخرى على غرار بيانات النظائر أن الزيادة ترجع أساساً إلى إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة استخدام الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، وأكدت هذه القياسات أن هذه الزيادة لم يسبق لها مثيل خلال 800.000 سنة مضت. (33)

إن الذي يعيننا في عرض البعض من مظاهر التغير المناخي وتدهوره هو ما أكدته الدراسات والتقارير من أن النشاط البشري هو العامل الحاسم فيه وأن العوامل المحركة لانبعاث الغازات الدفينة تتمثل في التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وأن النشاط البشري تحول إلى ضرر نتيجة ل:

-الزراعة الكثيفة المستعملة للمواد الكيميائية مع استمرار استئصال الغابات والغطاء النباتي الطبيعي الضروري للتوازن الإيكولوجي.

-استنزاف الموارد المائية بالنظر إلى حجم وكثافة المدن Mega cités ناهيك عن استخدامها الصناعي الملوثة.

-زيادة النشاط الصناعي المفرط والملوث والمستهلك للطاقة الأحفورية.

- كثافة النقل والمواصلات سواء للأشخاص أو البضائع واستهلاك وسائله البحرية والجوية والبرية ناهيك عن إنبعاثاتها الغازية وتلويثها للهواء والماء على حد سواء.

-التجارب النووية التي قامت بها وتقوم بها الدول العظمى للحفاظ على قوتها وهيمنتها العسكرية واستخدامها لإنتاج الطاقة الكهربائية فتقريباً الدول العظمى هي الوحيد التي تمتلك المفاعلات النووية ومحطاتها لإنتاج الكهرباء، كما أن المخابر الكبرى لهذه الشركات تقوم بتجارب لتطوير أسلحة بيولوجية، وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ومهما قدمت من الضمانات الحمائية من قبل مستعملي هذه الأساليب فإن المخاطر كبيرة جديدة على النظام الإيكولوجي والمناخ عموماً وبالتالي الأمن البيئي للإنسان.

نخلص إلى أنه بالرغم من أن الكوارث الطبيعية مظهراً من مظاهر الحياة على الأرض مثل الزلازل والبراكين والسيول والفيضانات والرياح والأعاصير وإنزلاقات التربة والتصحر واجتياح الجراد إلى أنها تدخل في إطار قانون التغير للنظام الطبيعي لكن النشاط الإنساني عمق مآسي البشر وخلفاً آثاراً مدمرة على الأرض ما كانت الكوارث الطبيعية العادية أن تحلها.

2.3 العلاقة بين التدهور المناخي والأمن البيئي (التهديدات البيئية):

إن تغير المناخ ونلوث البيئة واختلال نظامها الايكولوجي وقلة كفاءته بدرجة كبيرة نتيجة حدوث تغير في الحركة التوافقية بين عناصر مختلفة بالنظر إلى التغير الكمي أو النوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر هذا النظام وخلل عمله، وبهذا فالتلوث يعمل على إضافة عنصر غير موجود في النظام البيئي ويحدث تغيرات خطيرة على الأرض والغلاف الجوي والمياه والتنوع البيولوجي مهددا الحياة كلها وينعكس هذا الوضع على الأمن الإنساني وتحديدا على أمنه الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي وقد عمقت العولمة الاقتصادية هذه المسألة. وأصبح بذلك مفهوم الأمن أوسع من إطاره التقليدي المرتبط بالدولة والاعتداءات الخارجية ليركز على الأفراد والمجتمعات والتهديدات الايكولوجية التي تلحق بهم، ليكون الأمن البيئي الشرط الأساسي لتمكين باقي الحقوق الأساسية في الحياة وأصبحت المشاكل البيئية مشاكل أمنية عالمية بالنظر إلى ارتباطها بالأمن المائي والغذائي والصحي وغيرهم. فالتهديدات المناخية الناجمة عن الاحتباس الحراري والتغيرات الجذرية في النظام الايكولوجي تتحول إلى معضلة أمنية أو قل بالأحرى مركب أممي معقد وخطير موضوعه خطر الكوارث الطبيعية خصوصا تلك التي صنعها الإنسان بفعل أنشطته مثل تلوث الهواء والمياه والاحتباس الحراري وزيادة حدة الجفاف الذي أدى إلى حرائق ملايين الهكتارات من الغابات (في دول حوض البحر الأبيض المتوسط وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم) وارتفاع مستويات التصحر. إن هذه التهديدات ذات الأبعاد المتعددة وأهمها حزمة الآثار السلبية للعولمة النيوليبرالية خلقت تحديات اجتماعية طالت خصوصا المجتمعات النامية مثل الفقر والمجاعة والجهل والبطالة وهي حقوق أساسية للحياة الكريمة والناجمة بالأصل عن التغير المناخي، وهذه القوى النيوليبرالية تتحمل المسؤولية كاملة في وضع الطبيعة في خطر.

إن تنوع التهديدات البيئية وتسارعها على غرار ظاهرة الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون والتصحر وانقراض السلالات الحيوانية والنباتية والأخطار الحمضية وتآكل التربة وكثرة النفايات الصناعية المشعة والكيماوية وطمرها في باطن الأرض مع كل العواقب إلى تتبع ذلك، وتلوث التربة بسبب الاستعمال المفرط للأسمدة والمبيدات من قبل الزراعة المكثفة وتلوث التربة وموارد المياه خصوصا الجوفية واستنزاف الموارد الطاقوية (النفط والغاز والفحم) والمعدنية، وهذا ما قصده "كين بوث" Ken Booth و"هوركهايمر" Horkheimer حين طالبا بتوسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وإنعاقه وليس فقط من التهديدات التي تمس أمن الدولة وهي كما نلاحظ تهديدات غير عسكرية إنها تهديدات بيئية أسهمت القوى العظمى في صنع قسم كبير منها.⁽³⁴⁾

3.3 اللجوء البيئي نتيجة حتمية للتغير المناخي:

إذا كانت ظاهرة اللجوء قديمة قدم النزاعات بين الجماعات الإنسانية وتضارب مصالحها أو تنافسها على الموارد أو الإقليم وأنتجت لاجئين باحثين عن السلام وتم تقنينها دوليا حديثا وثبت وضع اللاجئين من النزاعات والحروب وحتى اللاجئين السياسيين الهاربين من الاضطهاد، فإن اللجوء بحثا عن الأمن البيئي ظاهرة حديثة ارتبطت بالتغيرات المناخية المتسارعة التي تسبب فيها أساسا النشاط البشري حتى وإن ذهب البعض إلى اعتباره قديما قدم المجتمع الإنساني، وهذا صحيح نسبيا إذ تورد لنا كتب التاريخ بعض الأمثلة ولعلنا يمكن أن نستلهم من ونوظف في هذا المجال قصة الطوفان الواردة

في الكتب السماوية، وورد في التنزيل الحكيم قوله تعالى عز وجل: "فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلِّ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ" (سورة الأعراف الآية 64). لكنها استفحلت بشكل كبير منذ خمسين سنة الأخيرة بالنظر إلى زيادة حدة الدهور المناخي وارتفاع مستويات اللامن البيئي مع ما يصاحبه من لا أمن صحي وغذائي واجتماعي، إذ تشير التقديرات إلى أن 83 مليون شخص مستهم الكوارث البيئية مثل الارتفاع الحاد في درجات الحرارة والجفاف والحرائق بين سنة 2000 و 2007 وأن ما بين 75 و 250 مليون شخص يفتقرون للمياه الصالحة للشرب في أفريقيا وآسيا سنة 2020.⁽³⁵⁾ وهذا ما دفع المنظمة الدولية للهجرة سنة 2007 إلى الاعتراف صراحة بأن التغير المناخي سببا للهجرة وتبنت الدول الأعضاء فيها مصطلح اللجوء البيئي والمهاجرين البيئيين.⁽³⁶⁾ ومع زيادة حركة الهجرة البيئية أطلقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين صندوق اللاجئين للحماية البيئية يسعى إلى ترميم الغطاء النباتي واحتجاز انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والحد من مخاطر الانهيارات الأرضية وغيرها من مخاطر بيئية.

لقد وصلت ظاهرة اللجوء البيئي مستويات حرجة أصبحت فيه تهدد الأمن الإنساني للمهاجرين ودولهم على حد سواء بالنظر إلى زيادة المخاطر البيئية ناهيك عن التهديدات البيئية الجديدة و اللاتماثلية التي أصبحت تتجهها الظاهرة. فمثلا في أفريقيا يؤدي الجفاف والتصحر الذي يضرب منطقة القرن الأفريقي إلى تعرض 13 مليون شخص لخطر المجاعة ونزوح قسم كبير منهم، إذ تشير تقارير إلى نزوح 450 ألف شخص في الصومال داخليا ليرتفع سنة 2022 إلى مليون شخص. وفي المناطق الجنوبية الغربية من أنغولا حيث يضرب الجفاف أطنايه منذ 40 عاما وتزداد حدته منذ 2019 أجبر 1.5 مليون شخص إلى النزوح البيئي نظرا لانعدام الأمن الغذائي قسم منهم لجأ قسم إلى مقاطعات أنغولية أخرى وجزء آخر إلى دولة ناميبيا المجاورة. ونزح 110 ألف شخص سنة 2021 بعد العاصفة الاستوائية "آنا" و 48 ألف شخص بعد إعصار "باتسيرا" كما تشهد الآن مقاطعات أسوأ موجات الجفاف التي تهدد مليون ونصف شخص بالمجاعة. وأفادت تقديرات الأمم المتحدة بنزوح 200 ألف شخص في السودان جراء فيضانات ناجمة عن أمطار غزيرة وأفادت بتضرر 90 ألف شخص نتيجة الفيضانات التي اجتاحت جنوبه. ووفق دراسة للبنك الدولي من المتوقع أن تشهد أفريقيا آثار مدمرة أشد بكثير نتيجة التغيرات المناخية مما سيجبر حوالي 300 مليون شخص على اللجوء البيئي مع حلول سنة 2050.⁽³⁷⁾

أشارت "ميشيل باشيليت خيريا" Michelle Bachelet Jeria مفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2018-2022) في الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان إلى إطلاق العنان في الآونة الأخيرة لظواهر مناخية متطرفة وقاتلة تهدد حياة الإنسان في كل مناطق العالم منها الحرائق الهائلة في سيبيريا وكاليفورنيا والفيضانات الجارفة والمفاجئة في الصين وألمانيا وتركيا وموجات حرارة في القطب الشمالي تسببت في انبعاثات غير مسبوقه لغاز الميثان والجفاف في المغرب والسنغال وتغير المناخ يؤدي إلى حالة الطوارئ الإنسانية في دول الساحل حيث نزح أربع ملايين شخص. وبسبب خطورة الكوارث الطبيعية بلغت نسبة التشرّد في بنغلاديش والصين والهند والفلبين سنة 2019 70% من الإجمالي العالمي للمتشردين حسب مركز رصد التشرّد الداخلي.⁽³⁸⁾

وبالفعل أشارت تقارير إعلامية متطابقة إلى عنف الحرائق التي شهدتها دول الحوض الأبيض المتوسط، ففي اليونان دمرت 35 ألف هكتار من الغابات وفي الجزائر أتت النيران على 10 آلاف هكتار في سنة 2022 ونفس الوضع عرفته إسبانيا والبرتغال وفرنسا والمغرب وتونس، علما أن الغابات حيوية لرفاه الإنسان واستدامة كوكب الأرض وتعتبر مصدر قوت وعمل وزيادة دخل ل: 1,6 مليار نسمة. كما أجلي 168 ألف كندي جراء الحرائق التي اندلعت في ألف موقع من كندا سنة 2021 وأتلفت 14 مليون هكتار من الغابات⁽³⁹⁾ وهذا نزوح قصري تقوم به في أغلب الأحيان سلطات تلك الدول حماية لأمنهم مع ما يصاحب تلك العمليات من ظروف سلبية صحية وبيئية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وإذا كانت الدول المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية (بعد حرائق هايتي أوت 2023) وإسبانيا والبرتغال واليونان وفرنسا المدعمن من الإتحاد الأوروبي قادرة على تحمل هذا اللجوء المؤقت ماديا وماليا وصحيا، فإن دول العالم الثالث على غرار الدول الأفريقية غير قادرة على مواجهة الأزمات والتهديدات المترتبة عن اللجوء البيئي نتيجة الكوارث. وهنا نشير إلى أن اللجوء البيئي الذي يكون في أغلبه داخليا يقسم إلى:

-لجوء بيئي مؤقت: تجسده الهجرة الاضطرارية الناجمة عن الكوارث الطبيعية خصوصا المفاجئة لمدة زمنية معينة مرتبطة بإصلاح الأضرار وزوال الخطر البيئي مثل ذلك الذي يعرفه سكان بعض المناطق في الدول المتقدمة التي تملك الإمكانيات المالية والمادية والتكنولوجية لإصلاح ذلك الضرر على غرار كند والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي السالفة الذكر والتي تعرضت للحرائق.

-اللجوء البيئي الدائم: ويرتبط هذا اللون من اللجوء البيئي بطبيعة الخطر البيئي ودرجة خطورته ما يجعل إمكانية عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية شبه مستحيل ويحول منطقة النزوح في أغلب الحالات إلى محل إقامة جديدة مع ما يتبعه من نتائج، مثل الحادثة النووية لتشرنوبيل في أوكرانيا -الإتحاد السوفياتي سابقا- ونزوح السكان في منطقة الساحل بأفريقيا حيث لا تسمح إمكانيات دوله بإعادة تأهيل المناطق المهجورة. كما أن الهجرة البيئية طلبا للجوء قد تكون مراقبة مثل حالات إجلاء السكان نتيجة الحرائق أو الفيضانات المذكورة أعلاه وتحمل معها مخاطرهما إلا أنها أقل من الهجرة طلبا للجوء البيئي للسكان غير المراقبة والتي تمتد لتكون غير مشروعة وخطرها يزداد على الأمن الإنساني لأنها بالإضافة إلى مخاطر الصنف الأول تضيف إليها تهديدات لاتمائية جديدة.

4.3 تهديدات اللجوء البيئي لأمن الإنساني:

في معرض تناولنا لمفهوم الأمن الإنساني في المحور الأول من هذه المدخلة أشرنا إلى مستوياته السبع: الأمن الاقتصادي-الأمن الشخصي-الأمن البيئي-الأمن السياسي-الأمن الغذائي-الأمن الصحي-الأمن الجماعي، وهذه المستويات مترابطة فيما بينها ويبرز هذا الترابط بشكل جلي في ظاهرة اللجوء البيئي، إذ أن الكوارث الطبيعية التي أصبحت تحدث بفعل التدهور المناخي تحدث آثار ذات طبيعة تسلسلية تمس جميع مستويات الأمن الإنساني وهذا ما يؤكد تنوع وتعدد وتعدد التهديدات التي تمس المهاجرين البيئيين، وذلك ما يستوجب رؤية جديدة للأمن يكون الأفراد والمجتمعات وحدتها المرجعية الأساسية خصوصا إذا علمنا مخاطر التغيرات البيئية أصبحت تتجاوز حدود الدول لتمس الإنسانية جمعاء

وما عناه المجتمع الإنساني خلال أزمة كورونا 2019-2020 صورة حية تؤكد هذه المخاطر.⁽⁴⁰⁾ وحتى تبرز لنا خطورة تهديدات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني يكفي أن نشير إلى ذلك الاختلاف العددي للاجئين، فاللجوء السياسي والهجرة الاقتصادية مثلا يتمان بشكل فرجي أو مجموعات صغيرة بينما يتم اللجوء البيئي على شكل جماعات بشرية كبيرة العدد بل أنها أكبر عدد في بعض الأحيان وأشد خطورة من نزوح السكان نتيجة النزاعات والحروب وهذا بالنظر إلى المخاطر الناجمة خصوصا في دول العالم الثالث التي تعرف ظاهرة "توالد التهديدات" ذات الطبيعة الشخصية، الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، الثقافية والأمنية.⁽⁴¹⁾ ومهما يكن من الأمر فإنه يمكن تصنيف تهديدات اللجوء البيئي على الأمن الإنساني إلى:

-التهديدات على ظروف المعيشة والحياة الكريمة للاجئين: حصدت الكوارث الطبيعية خصوصا الناجمة عن التغير المناخي خلال العشرين سنة الماضية 1,5 مليون شخص وأثرت على أكثر من 200 مليون شخص حسب تقرير الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر سنة 2007⁽⁴²⁾ ليس فحسب عند حدوث هذه الكوارث ولكن الجزء الأكبر من الضحايا نتيجة المخاطر الناجمة عن اللجوء البيئي.، كما أشار التقرير إلى تصدير واستيراد المخاطر البيئية التي تهدد الأمن الإنساني، وإذا أردنا أن نسط الأمر أكثر يمكننا الاستئناس ببعض أمثلة المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني للاجئين البيئيين أنفسهم بالنظر إلى كون هجرتهم جاءت بغتة وبأعداد كبيرة في النقاط التالية:

-إن تسارع التغير المناخي وتدهور البيئة وما ينجم عنه من كوارث طبيعية يهدد الأمن الشخصي للاجئين ويكفي في هذا المقام أن نستدل بعدد ضحايا ذلك الذي أوردناه أعلاه من تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

-يهدد اللجوء البيئي الأمن الاقتصادي للنازحين إذ حال حدوث الكارثة البيئية يفقد ضحاياهم أماكن عملهم وبالتالي مصدر رزقهم وتأمين مختلف حاجاتهم وتتلازم بذلك ظاهرة اللجوء بظاهرة الفقر. واللجوء البيئي يغذي ظاهرة اللجوء بكل أشكالها إذ تشير الدراسات إلى أن التغير المناخي يترك أثرا مباشرا على الهجرة في غرب أفريقيا بفعل الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وديناميكية الغطاء النباتي ويؤدي إلى هشاشة الأوضاع المادية للسكان التي تفضل الهجرة الداخلية سواء إلى أرياف أقاليم أخرى أو إلى ضواحي المدن بإنشاء أحياء قصديرية على أطرافها وهذا ما يفضل المهاجرون مما يخلق تنافس مع سكانها على فرص العمل والسكن.⁽⁴³⁾

-إن اللجوء البيئي الذي من المفروض أن يشكل طوق نجاة لضحايا الكارثة الطبيعية يتحول بسرعة إلى كابوس يهدد الأمن الصحي للاجئين وسلطات مناطق لجوئهم على حد سواء، إذ تتحول هذه المناطق إلى بؤرة لانتشار الأمراض بمختلف أنواعها خصوصا المعدية مثل الأمراض الناجمة عن سوء التغذية والكوليرا والحصبة وهذا حتى لا نتحدث عن الإيدز وإيبولا خصوصا في الدول الفقيرة حيث تشح إن لم نقل تنعدم إمكانيات الدولة لمواجهة التدهور الصحي في مناطق اللجوء خصوصا وأن ظروف المعيشة مزرية تكون في خيام تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة.

-يمثل اللجوء البيئي خطر محققا على الأمن الغذائي للمهاجرين إذ بنزوحهم أو إجلائهم المفاجئ نتيجة الكارثة البيئية فإنهم يفقدون وظائفهم وأعمالهم التي كانت مصدر رزقهم ويصبح الاعتماد على المساعدات دهم الوحيد لتأمين الغذاء لهم

ولأسرهم وإذا كانت الدول المتقدمة تملك الإمكانيات لتقديم المساعدات الكافية لمواطنيها مجلّين بعد كارثة، فإن معاناة اللاجئين البيئيين في الدول الفقيرة، وهي التي تتعرض أكثر لأخطار التغير المناخي خصوصا الجفاف أو الفيضانات، تتحول إلى مأساة إنسانية مطبوعة بسوء التغذية بالنظر إلى قلة المساعدات مهما بلغت خصوصا وأن هذا الضرب من اللجوء غالبا ما يكون إما دائما أو يطول في الزمن. (44)

- إن اللجوء البيئي بطابعه العددي والمفاجئ يفقد اللاجئين الكثير من حقوقهم السياسية ولو مؤقتا بحكم انتقالهم للعيش في أماكن أخرى إذا استطعنا أن نسمي ذلك عيشا، كما أن قلة إمكانيات الدولة والفساد المستشري خصوصا في الدول الفقيرة يفقد اللاجئين الثقة في سلطات بلادهم نظرا لعجزها أمام الكارثة وهذا ما يزيد الشرخ الموجود بين الدولة والمجتمع عمقا وينمي عدم الاستقرار في هذه الدولة. كما سجلت الأمم المتحدة في تقريرها لسنة 2007 أن اللجوء البيئي يغذي تنامي ظاهرة النزاعات والصراعات على الموارد ويزيد من التهديد على الأمن الغذائي. (45)

- تهديدات الأمن الاجتماعي: تتوالد التهديدات الناجمة عن ظاهرة اللجوء البيئي إذ يصبح مكان الإقامة الجديد بحكم ظروف المعيشة وافتقاره للشروط الصحية إلى بؤرة ظواهر اجتماعية سلبية مثل الانحراف والعنف والتفكك الأسري ناهيك عن النزاعات التي تنشأ بين اللاجئين وبين سكان مناطق النزوح خصوصا في أفريقيا لأسباب إثنية وعرقية وهذا ما يزيد أوضاع اللاجئين تازما، كما تزيد نسب الجهل نتيجة انعدام التمدرس. فالضغط الجغرافي الناجم عن اللجوء البيئي كبير على موارد المناطق المستقبلية (داخل الدولة أو خارجها)، وهذه الموارد لا تقتصر على الغذاء والماء الصالح للشرب بل الصحة والعمل والسكن.

- يزيد اللجوء البيئي من التدهور البيئي ويضاعف المخاطر إذ أشار تقرير صندوق اللاجئين لحماية البيئة إلى أن أزمة التغير المناخي والأزمات البيئية مثل إزالة الغابات من القضايا الحرجة في أوضاع اللجوء حيث تشير تقديرات المفوضية إلى أن عدد الأشجار المقطوعة داخل مخيمات اللاجئين وفي محيطها يتراوح بين 20 و 25 مليون شجرة كل عام وتأتي نسبة 90% مشكلة إزالة الغابات هذه مدفوعة بالحاجة الماسة لوقود الطهي أو التدفئة. (46)

إن مجتمعات الدول الفقيرة هي التي تدفع فاتورة التغير المناخي دون أن تكون المتسبب الرئيسي فيه والقارة الأفريقية أكثر هشاشة في مواجهة آثار التغيرات المناخية بالنظر إلى كونها أكثر عرضة ومواردها المالية ضعيفة ومحدودة جدا لا نمكنها من مجابهة ظاهرة اللجوء البيئي، فغرب أفريقيا ومنطقة الساحل -على سبيل المثال- مصنفتان عالية الخطورة Hot-Spots حيث سجل انخفاض هام في الليالي والأيام الباردة وارتفاع في عدد الأيام والليالي الحارة في السنة بصورة ملفتة إلى درجة انعدام الغطاء النباتي فإسافانا اتجهت إلى جنوب القارة. (47)

- التهديدات اللائثالية لظاهرة اللجوء البيئي على الأمن الإنساني: إن تلاشي الحدود التقليدية بين دول العالم وعمولة الاقتصاد العالمي ونظامه المالي حمل معه أيضا عمولة للمخاطر والتهديدات، فمخيمات اللاجئين البيئيين بالنظر لفجائية وكثرة عددهم خصوصا في الدول الفقيرة الأكثر عرضة لكوارث والتغيرات المناخية مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي تكون

الحركة فيها غير مراقبة أو قليلة فعالية المراقبة وذلك يشكل الجو الأمثل للجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة ناهيك عن تحول العصابات الإجرامية الكبيرة إلى أساليب الشركات ورجال الأعمال،⁽⁴⁸⁾ فهشاشة أوضاع اللاجئين البيئيين المادية والاجتماعية والنفسية تجعلهم أكثر عرضة وفريسة سهلة للتجنيد في صفوف الجريمة المنظمة العابرة للقارات والتي لا تعرف الحدود، فخطر هذه التهديدات على الأمن الإنساني لم يمس اللاجئين أنفسهم فقط بل المناطق التي ينزحون إليها داخل دولتهم أو دول المجاورة وتنتقل حتى لدول المتقدمة. وهذا ما قد يشكل آلية تفسير لانتشار الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة في منطقة الساحل بأفريقيا التي تتعرض للصفعات الأولى للتغير المناخي حيث ضرب الجفاف أطنايه منذ سنوات وقضى على الأخضر واليابس وزاد من حدة التصحر (مثال زيادة التصحر في غانا نتيجة الجفاف يزيد من الهجرة الريفية).⁽⁴⁹⁾ ونعتقد أن عولمة الجريمة المنظمة وتزامن ذلك مع التغيرات المناخية تجعل من مراكز اللجوء خصوصا البيئي فريستها لتوافق وضع المهاجرين مع استراتيجياتها، وبذلك خرجت القضايا الإنسانية مثل التنظيم والأمن والعدالة والرفاهية والحرب والسلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والزيادة الديموغرافية مقارنة بالموارد والإرهاب وتلوث البيئة، من الإطار المحلي وصارت معولمة ومرتبطة بدراسة وفهم النظام الدولي من منظورات سيوسولوجية فالمساعدات والحلول الأمنية ما عادت تؤتي أكلها.

5.3 مسؤولية المجتمع الدولي عن تهديدات اللجوء البيئي للأمن الإنساني:

من خلال استعراضنا لمفهوم المجتمع الدولي ومحاوله إدراك التفاعلات التي تحدث فيه من المنظور السوسولوجي (الصلة بين النظام والسلوك) نؤكد لنا تعدد الفواعل المحركة للنظام العالمي ومنطقه الخاضع إما للقوة أو القواعد أو كلاهما معا، بل وتأكدت أكثر هيمنة القوى العظمى وخلفها شركاتها المتعددة الجنسيات في رعاية وإنفاذ منتظم دولي حيث تفرض الهيمنة رؤيتها على المنتظم في الدول الأقل نفوذاً -وهنا نقصد دول العالم الثالث لفقيرة- من خلال إنشاء آليات وضع نظام يساعدها على تحقيق مصالحها في الغالب بتكلفة أقل مما يمكن أن تكون عليه في ظل غياب مثل هذه الآليات.⁽⁵⁰⁾ ولتأكيد هذه الهيمنة على المنتظم الدولي أنشأت له مؤسسات دولية تجسد وجوده على غرار مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والهيئات الدولية الأخرى ونظام نقدي ومالي عالمي تسيطر عليه وتمثله مؤسسات بروتن وودز ونظام السوفيت المالي وغيرها. إن هذا المجتمع الدولي بقواه المهيمنة يتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن التغيرات المناخية والتدهور البيئي وبالتالي هو مسؤول إلى درجة كبيرة في نظرنا عن ظاهرة اللجوء البيئي خصوصا تلك التي تعاني منها الدول الفقيرة والدول النامية التي ليست لها الإمكانيات المالية والتقنية لمجابهة آثاره أو حد منه. وبدأت هذه المسؤولية التاريخية مع النظام الكولونيالي الذي أسسته القوى الغربية الأوروبية (وورثته معهم الولايات المتحدة الأمريكية) في أفريقيا وآسيا والذي لم تكن فيه بتخطيط البنى والهيكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المستعمرة بل استنزفت خيراتها ومواردها لتبني قوة صناعية لوثت أنشطتها البيئة بالغازات التي تطلقها والنفايات التي تصدر منها وعنهما بما تنطوي عليه من أنماط إنتاج تسبب ارتفاع الحرارة واستهلاك للطاقة الأحفورية مع ما ينجم عن حرقها من غازات دفيئة (أكسيد الكربون والميثان) وتؤدي للاحتباس الحراري وتغير المناخ.

إن التصنيع الثقيل الذي تمتلك القوى العظمى غالبية مثل تصنيع الاسمنت والتعدين والوقود والمواد الكيميائية والزجاج وغيرها (دون أن ننسى الزراعة المكثفة والممكنة والجائرة على المساحات الغابية في مناطق شاسعة في العالم) ينبعث منها 22% من الغازات الدفينة وهي مسؤولة عن 10% من ارتفاع درجات الحرارة.⁽⁵¹⁾ وتزداد هذه القوى الاقتصادية مع شركات عملاقة في هذه المجالات وهذه الشركات لا زالت تستنزف موارد الدول التي كانت تستعمرها في إطار سياسات التبعية التي تركزها إستراتيجيات دولها المتمظهر في مجتمع دولي يخضع لهيمنتها ويحقق مصالحها، وبذلك فشركاتها المتعددة الجنسيات والعملاقة مسؤولة عن التغيرات المناخية بالنظر إلى الأضرار التي تحدثها، توغلت في البلدان الفقيرة وبالتحديد في أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية (لكن أيضا في آسيا وأمريكا اللاتينية) وتسببت في استنزاف مواردها وتلويث المحيط فيها وإفقار شعوبها⁽⁵²⁾ وهي من القوة التي جعلتها تشكل شبكات زبونية سواء في دولها (تشكل جماعات ضغط في مفهوم هذه الأخيرة في علم الاجتماع السياسي وبالتالي تساهم في صناعة القرار الذي يكرس هيمنتها) أو في دول نشاطها إلى درجة جعلها تصنع قرار هذه الدول وتصنع رجال سياسته ويكفي في هذا المقام أن نورد مثال المؤسسة المالية الأمريكية "بلاك روك" Black Rock التي تسير حسب تقارير إعلامية محافظ مالية بقيمة 600 مليار دولار. وفي النيجر لم تكتف شركة AREVA باستنزاف الموارد المعدنية التي لم يؤدي استغلالها إلى تحسين ظروف معيشة النيجريين وإنما أسهمت في تعميق النزاعات في مناطق الاستغلال.⁽⁵³⁾ لقد لوثت المحيط وأفقرت الشعوب وتركتها تواجه الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية وما يتبعها من لجوء بيئي لوحدها مكثفة دولها بتقديم مساعدات غذائية وأفرشه وأدوية وخيام وغيرها من أشياء بسيطة سواء مباشرة أو غير المنظمات الأممية الإغاثية بدل مساعدتها على مكافحة التصحر وتحقيق تنمية مستدامة تحقق أمنا إنسانيا مستدام. إن القوى المهيمنة على المجتمع الدولي هي المسؤولة عن التغير المناخي واللجوء الناجم عنه بفعل التجارب النووية التي قامت بها على أراضي مستعمراتها في أفريقيا وآسيا والبحار والمحيطات (مثل التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية) وهي التي تمتلك المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة والأسلحة وتصدر نفاياتها النووية إلى البلدان الفقيرة حيث يتم تخزينها في ظروف أقل ما يقال عنها أنها خطيرة لتلويثها للأرض والمياه الجوفية ومساسها بالصحة العمومية، وليس اختصاصنا أن نقدم في هذا المقام العلمي الأدلة على تلويث الأنشطة النووية للبيئة.

كما نشير إلى تواجد أغلب الصناعات قرب المراكز الحضرية الكبرى والتي لم تتوقف عن التوسع والتي تساهم الأنشطة فيها أيضا في ارتفاع درجات الحرارة وتلويث الجو وإصدار النفايات المختلفة والمضرة بالبيئة علما أن كبريات هذه المدن موجودة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والصين واليابان وغيرها من القوى المهيمنة على الساحة الدولية، وقد طورت هذه المدن الكبرى نمط إنتاج واستهلاك يفرز أطنان من النفايات بين المنزلية وتلك الناجمة عن الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية والتي لا يتم تدويرها وإنما كانت إلى فترة قريبة تكتفي بحرقها ما يزيد من الإنبعاثات والاحتباس الحراري.

وتحت ضغط المجتمع المدني العالمي وتتابع الكوارث تعاقبت القمم الأرضية التي تناولت الآليات التي تمكن من مجابهة التغير المناخي والتخفيف من كوارثه اتخذت سلسلة من الإجراءات والقرارات من أجل التقليل من الإنبعاثات الغازية وطبعا سعت

الدول المهيمنة على النظام العالمي والقوية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا إلى تطبيق ذلك على أراضيها ناسية أو متناسية غالبية دول العالم التي لم تكن السبب الرئيس في التغير المناخي، إذ حسب تقرير فجوة الإنبعاثات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019 لا تساهم أفريقيا إلا ب: 4% من الإنبعاثات الكلية العالمية بينما تصدر الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد الأوروبي 55% من إجمالي الإنبعاثات، ويمثل أعضاء مجموعة العشرين ما نسبته 75% من الإنبعاثات العالمية، مشيرا إلى ارتفاع انبعاثات الغازات الدفينة بمعدل 1,5% سنويا في العقد الأخير وبلغ مجموع انبعاثات الغازات الدفينة بما في ذلك الإنبعاثات من تغير استخدام الأراضي رقما قياسيا تعدى 55,3 غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنة 2018.⁽⁵⁴⁾ إن هذه الدول المهيمنة على النظام الدولي وبالتالي المجتمع الدولي هي التي تملك أكبر كثافة صناعية ملوثة وعليها أن تبذل جهدا أكبر للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، إن هذه الدول هي التي تحتضن كبريات الحواضر في العالم وتسبب أكبر قدر من الإنبعاثات والنفايات مجبرة عاجلا إلى إعادة تخطيط مدنها وتحويلها إلى مدن صديقة للبيئة، ومنها مالكي اليخوت الكبرى التي تستهلك ما يزيد عن 500 لتر من المازوت في 100 ميل ووسائل المواصلات ونقل الأشخاص والبضائع العملاقة عليها أن تحولها عاجلا إلى الطاقة الشمسية، إن هذه الدول التي تملك محطات نووية لتوليد الطاقة وتستعمل الفحم وتمتلك الأسلحة النووية والباكتيريولوجية التي تهدد الكوكب برمته حان الوقت أن تتخلى عن سياساتها، ولكن الأهم من كل هذا على هذه القوى المهيمنة وشركاتها المتعددة الجنسيات أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية التاريخية اتجاه الدول الفقيرة والنامية التي تتعرض في الصفوف الأولى للتغير المناخي وزخم اللجوء البيئي فيها فالقارة الأفريقية تحتاج 300 إلى 600 مليار دولار.

4. خاتمة:

لم يعد الاهتمام بالبيئة والتدهور الذي تعرفه في القرن الواحد والعشرين ضربا من ضروب الترف الفكري بل تأكد لدينا أن تغير المناخ أصبح حقيقة يجب التعامل معها بجدية ومسؤولية لكون التدهور المسجل عليه أصبح يمثل كارثة حقيقية للمجتمع الإنساني وينذر بكرة ثلج من الكوارث الطبيعية التي ستزيد من ظاهرة اللجوء البيئي مع كل التهديدات التي تحملها للأمن الإنساني، وقد ثبت بالأرقام والأمثلة أن الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية هي التي تدفع الفاتورة الباهظة من الضحايا والخسائر المادية علما أن مواردها المالية والتكنولوجية المحدودة إن لم نقل المنعدمة لا تسمح لها بمواجهة التدهور البيئي وتنامي ظاهرة اللجوء فما بالك بالمسؤوليات الإنسانية الناجمة عنه والتهديدات المترتبة عنه.

كما ثبت لدينا أن القوى العظمى التي تهيمن على المجتمع الدولي ونظامه العالمي الحديث بكل مظهراته لديها مسؤولية تاريخية إنسانية عن التدهور البيئي وظاهرة اللجوء البيئي وبالتالي التهديدات المتعددة والمعقدة التي يثمرها والتي تمس بالأمن الإنساني في كل مستوياته وتزيد من وضع الدول الفقيرة تعقيدا، وأن الاكتفاء بتقديم المساعدات للاجئين وتصدير الخطاب الديمقراطي وحقوق الإنسان استمرارا لذهنية الغرب المتقدم الحامل للرسالة الحضارية لباقي شعوب عالم، فالنظام الكولونيالي للدول الأوروبية ونيوكولونيالي للولايات المتحدة الأمريكية بنى قوته الاقتصادية والعسكرية (وبالتالي التكنولوجية) من خيارات

هذه الشعوب التي استعمرها، وواصلت شركات القوى العظمى العملاقة استنزاف موارد هذه الشعوب وتدمير محيطها البيئي بأقل التكاليف دون مراعاة المخاطر البيئية التي تحدثها، تعمق التهديدات البيئية وتزيد من معاناة دول وشعوب العالم الثالث. وعليه فإن الجهود التي ستبذل في سبيل الأمن الإنساني المستدام بمكافحة التغيرات المناخية بالأدوات والسياسات الصديقة للبيئة يتطلب تحركات حقيقية لفاعول المجتمع الدولي في هذا النهج عبر التمويل السريع والعدال لمشاريع التنمية المستدامة في الدول الفقيرة والمتضررة من التغيرات المناخية واللجوء البيئي المترتب عنها ونقل التكنولوجيا اللازمة لها دون شروط أو قيود على الأقل كتكفير وتعويض عن الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالشعوب نتيجة استغلالها غير العقلاني والأناني، بالإضافة إلى الإشارك الحقيقي لها في الإدارة الجماعية الدولية للقضايا التي تم البيئة والإنسانية.

5. قائمة المراجع:

- 1- أبو شبانة اسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي. الهيئة المصرية للكتاب. مصر. 1987
- 2- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. 2008
- 3- الرويح مشاري حمد، أثر أزمة كورونا على دراسة العلاقات الدولية بين الحل، التأمل، وإعادة اكتشاف الذات. في: مجموعة من المؤلفين: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قطر. ب.ت
- 4- برتران بادى وماري كلود سموص، انقلاب العالم. ترجمة: سوزان خليل. القاهرة. دار العالم الثالث 1998
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2009
- 6- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2019 (موجز تنفيذي)
- 7- بكاي محمد رفيق، المسؤولية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات على الأضرار البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي. جامعة الأغواط الجزائر. المجلد الثالث العدد الثاني، 2019
- 8- بوستي توفيق، مفهوم الأمن ومنظوراته ما بعد الوضعية. دراسات إستراتيجية. تركيا. عدد مارس 2019
- 9- بيطار وليد، القانون الدولي العام. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. 2008
- 10- تقرير الأمم المتحدة: توقعات البيئة العالمية، البيئة من أجل التنمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2007
- 11- تقرير المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، صندوق اللاجئين لحماية البيئة، سنة 2013
- 12- تقرير المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، الحوار الدولي بشأن الهجرة: متابعة المهجرات واستعراضها في أهداف التنمية المستدامة. 2007

- 13- تقرير حالة البيئة في إمارة أبو ظبي 2017 (التغير المناخي)، هيئة البيئة أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة. 2018، ص 109 متوفر على الموقع: <https://www.soe.ae/wp-content/uploads/2017/11/arabic-environmental-report-climate-change.pdf>
- 14- تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة. الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان. 13 سبتمبر 2021
- 15- حجلة مريم. حرائق الغابات: بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية. مجلة سوسولوجيون. الجزائر. المجلد 2 العدد 2 السنة 2021
- 16- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة الجزائر الموسم الجامعي 2010-2011
- 17- حميدة جميلة. النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه. الدار الخلدونية للنشر والتوزيع. الجزائر. 2011
- 18- سعد الله عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2005
- 19- عاشور عبد الظاهر ندى، التغيرات المناخية وأثرها على مصر. مجلة أسبوط للدراسات البيئية. مصر. العدد 41، جانفي 2015
- 20- عبد الله حسن النصر، الكوارث الطبيعية. مجلة العلوم والتقنية الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد 32 السنة 8 مارس 1995
- 21- عدي الهواري، مفهوم العلاقات الدولية، مقارنة نظرية لسوسولوجيا الساحة الدولية. الجزائر. دفاتر إنسانيات. عدد 3، 2012
- 22- فرقاني فتيحة، التنمية الإنسانية المستدامة: دراسة في التطور وتفكيك المستويات. مجلة أكاديميا. الشلف الجزائر. العدد الرابع السنة 2016
- 23- قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة، 2018
- 24- قلاع الضروس سمير، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. ابن نديم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2017
- 25- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج1، مؤسسة دار الكتاب، بغداد. 1979
- 26- مارتن غريفيتش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية. المترجم غير محدد. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة. 1999
- 27- مارسيل ميرل، سوسولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافة. دار المستقبل العربي. القاهرة. 1986
- 28- مايكل جيه مازار (وأخرون)، فهم النظام الدولي الحالي. المترجم غير معروف. مؤسسة RAND. سانتا مونيكا الولايات المتحدة الأمريكية. 2016
- 29- ميار هاني، اللجوء البيئي... تحد آخر يهدد القارة السمراء. مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
- 30-Alexander Wendt, Constructing International Politics, In **International Security**, USA. vol°20, N°1, summer 1995

- 31-Charles Philippe David et Béatrice Pascal, Précurseur de la sécurité humaine, Le sénateur Raoul Dandurand -1816-1842, **Etudes Internationales**. Québec. (numéro spécial), VOL° 31, N° 4, Décembre 2000
- 32-Chloé Vlassopoulou (dir), Rapport scientifique EXCLIM « **Exile climatique** » **Gérer les déplacements des populations dus aux phénomènes climatiques extrêmes** (2010-2013), Juillet 2013
- 33-Christopher B. Field, **Climate Change ? Impacts, Adaptation and Vulnerability. Part A; global and sectoral aspects**, IPCC; Combridge University Press 2014
- 34-Convention cadre des nations unis sur **les changements climatiques** (CCNUCC). 1992
- 35-Etienne Piguet, Antoine Pécoud, Paul de Guchyeneire, Changements climatiques et migrations : quels risques, quelles politiques, In. **L'information Géographique**, vol° 75. N°4. 2011
- 36-François Gemmene et Agathe Cavicchioli, Migrations et environnement ; prévisions, enjeux, gouvernance, In, **Regards Croisés sut l'économie**, France. vol°2, N°8, 2010
- 37-Frédéric Ramel, Les relations internationales selon Durkheim, un objet sociologiques comme les autres, **Etudes Internationales**, Québec. vol° 35, N°3, 2004
- 38-Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évaluation du climat (GIEC), 6ème rapport d'évaluation 2021-2022 disponible sur le site ; <https://climat.be/changements-climatiques/changements-observees/rapports-du-giec>
- 39-Guillaume Devin, **sociologie des relations internationales**, Edition La Découverte, Paris 2013
- 40-Human Development Raport, **New Dimentions of Human Security, 1994**, <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1994>
- 41-Human Development Report, **Human Development to Eradicate Poverty**, 1997, disponible sur le sit: <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1997>
- 42-Karen Elizabeth McNamara, **The politics of environmental Refugee, protection at the united Nations**, thesis presented to the university of new South Wales required for the degree of doctor of philosophy in geography, Sydney, 2006
- 43-Loic Bruning et Etienne Piguet, Changements environnementaux et migration en Afrique de l'ouest, Une revue des etudes de cas., **Belgeo** ; Revue Belge de geographie, Belgique. 1/2018
- 44-Raymond Aron, Une sociologie des relations internationales, In **Revue Française de sociologie**, France, 1963, 4-3
- 45-Tammer Afifi (et Al.), **Climate change, vulnerability and Humain Mobility ; perspectives of refugees from the East and the Horn of Africa**, United Nations University, Institute for environment and Humain security (UNU-ENS), N°1, June 2012
- 46-Yahia H. Zoubir, Security Challenges, Migration, Instability and Terrorism in the Sahel, In, **IEMed Mediterranean Yearbook**, Spain, Institute of the Mediterranean, IEMd, September 2017
- 47-Youssoufou Hamadou Daouda, Responsabilité sociétale des multinationales en Afrique Subsaharienne : enjeux et controverses, Cas du groupe AREVA au Niger, **VertigO**, Revue en électronique en sciences de l'environnement, Montréal, vol° 14, N° 1, mai 2014

- ¹ برتران باداي وماري كلود سموص، **انقلاب العالم**. ترجمة: سوزان خليل. القاهرة. دار العالم الثالث 1998 ص 9
- ² Raymond Aron, Une sociologie des relations internationales, In **Revue Française de sociologie**, France, 1963, 4-3, pp 307-308
- ³ مارتن غريفيتش، **خمسون مفكرا في العلاقات الدولية**. المترجم غير محدد. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة. 1999 ص 17
- ⁴ كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، ج1، مؤسسة دار الكتاب، بغداد. 1979 ص 5
- ⁵ نفس المرجع، ص 6
- ⁶ مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة. دار المستقبل العربي. القاهرة. 1986 ص 15
- ⁷ Frédéric Ramel, Les relations internationales selon Durkheim, un objet sociologiques comme les autres, **Etudes Internationales**, Québec. vol° 35, N°3, 2004, p 496
- ⁸ Guillaume Devin, **sociologie des relations internationales**, Edition La Découverte, Paris 2013, pp 4-5
- ⁹ Alexander Wendt, Constructing International Politics, In **International Security**, USA. vol°20, N°1, summer 1995, pp 74-76
- ¹⁰ اسقط الباحث في هذه الورقة تناول المقاربة التفاعلية لسوسيولوجيا العلاقات الدولية لأن المقام لا يتسع لذلك.
- ¹¹ وليد بيطار، **القانون الدولي العام**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. 2008 ص 541
- ¹² عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2005 ص 379
- ¹³ الهواري عدي، مفهوم العلاقات الدولية، مقاربة نظرية لسوسيولوجيا الساحة الدولية. الجزائر. **دفا تر إنسانيات**. عدد 3، 2012، ص 121
- ¹⁴ حتى النزاعات العسكرية تمت عولمتها بصيغة وصور تختلف تماما عن الحربين العالميتين في القرن العشرين والنزاع الروسي الأوكراني يجسد ذلك.
- ¹⁵ ياسر أبو شبانة، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي**. الهيئة المصرية للكتاب. مصر. 1987 ص 7
- ¹⁶ Tammer Afifi (et Al), **Climate change, vulnerability and Humain Mobility ; perspectives of refugees from the East and the Horn of Africa**, United Nations University, Institute for environment and Humain security (UNU-ENS), N°1, June 2012
- ¹⁷ Chloé Vlassopoulou (dir), Rapport scientifique EXCLIM « **Exile climatique** » **Gérer les déplacements des populations dus aux phénomènes climatiques extrêmes** (2010-2013), Juillet 2013, p 4
- ¹⁸ Karen Elizabeth McNamara, **The politics of environmental Refugee, protection at the united Nations**, thesis presented to the university of new South Wales required for the degree of doctor of philosophy in geography, Sydney, 2006, p 76
- ¹⁹ Christopher B. Field, **Climate Change ? Impacts, Adaptation and Vulnerability. Part A; global and sectoral aspects**, (IPCC; Combridge University Press) 2014, 770
- ²⁰ حميدة جميلة. **النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه**. الدار الخلدونية للنشر والتوزيع. الجزائر. 2011 ص 44

- ²¹ سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. ابن نديم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2017 ص 126
- ²² فرقاني فتيحة، التنمية الإنسانية المستدامة: دراسة في التطور وتفكيك المستويات. مجلة أكاديميا. الشلف الجزائر. العدد الرابع السنة 2016 ص 240
- ²³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2009. ص 19
- ²⁴ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة الجزائر الموسم الجامعي 2010-2011 ص 22
- ²⁵ سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة، 2018 ص 151
- ²⁶ Charles Philippe David et Béatrice Pascal, Précurseur de la sécurité humaine, Le sénateur Raoul Dandurand -1816-1842, **Etudes Internationales**. Québec. (numéro spécial), VOL° 31, N° 4, Décembre 2000, p 651
- ²⁷ Human Development Raport, **New Dimentions of Human Security, 1994**, <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1994> le 07-08-2023
- ²⁸ سليم قسوم، مرجع سابق الذكر، ص 25
- ²⁹ Convention cadre des nations unis sur **les changements climatiques** (CCNUCC). 1992, Article premier aliéna 1
- ³⁰ Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évaluation du climat (GIEC), 6ème rapport d'évaluation 2021-2022 disponible sur le site ; <https://climat.be/changements-climatiques/changements-observe/rapports-du-giec> consulté le 27-07-2023
- ³¹ Human Development Report, **Human Development to Eradicate Poverty**, 1997, disponible sur le sit: <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1997> consulté le 03-08-2023
- ³² عبد الله حسن النصر، الكوارث الطبيعية. مجلة العلوم والتقنية الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد 32 السنة 8 مارس 1995، ص 4
- ³³ وارد في: تقرير حالة البيئة في إمارة أبو ظبي 2017 (التغير المناخي)، هيئة البيئة أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة. 2018، ص 109 متوفر على الموقع: <https://www.soe.ae/wp-content/uploads/2017/11/arabic-environmental-report-climate-change.pdf> تاريخ التصفح 2023-07-27
- ³⁴ توفيق بوستي، مفهوم الأمن ومنظوراته ما بعد الوضعية. دراسات إستراتيجية. تركيا. عدد مارس 2019. ص 17
- ³⁵ Etienne Pigué, Antoine Pécoud, Paul de Guchyeneire, Changements climatiques et migrations : quels risques, quelles politiques, In. **L'information Géographique**, vol° 75. N°4. 2011. P 92
- ³⁶ تقرير المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، الحوار الدولي بشأن الهجرة: متابعة الهجرات واستعراضها في أهداف التنمية المستدامة. 2007 ص 9

- ³⁷ ميار هاني، اللجوء البيئي... تحد آخر يهدد القارة السمراء. مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)، 2022-15-09
- ³⁸ تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة. الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان. 13 سبتمبر 2021
- ³⁹ حجلة مريم. حرائق الغابات: بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية. مجلة سوسولوجيون. الجزائر. المجلد 2 العدد 2 السنة 2021 ص 61
- ⁴⁰ يمكن الاستئناس في هذا الصدد بعمل: مشاري حمد الرويح، أثر أزمة كورونا على دراسة العلاقات الدولية بين الحل، التأمل، وإعادة اكتشاف الذات. في: مجموعة من المؤلفين: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قطر. ب.ت. ص 69
- ⁴¹ François Gemmene et Agathe Cavicchioli, Migrations et environnement ; prévisions, enjeux, gouvernance, In, **Regards Croisés sur l'économie**, France. vol°2, N°8, 2010, p 87
- ⁴² تقرير الأمم المتحدة: توقعات البيئة العالمية، البيئة من أجل التنمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2007، ص 348
- ⁴³ Loic Bruning et Etienne Piguet, Changements environnementaux et migration en Afrique de l'ouest, Une revue des etudes de cas., **Belgeo** ; Revue Belge de geographie, Belgique. 1/2018, p 7
- ⁴⁴ Tammer Afifi (et Al), op. cit, p 39
- ⁴⁵ تقرير الأمم المتحدة، توقعات البيئة العالمية، مرجع سابق الذكر، ص 332
- ⁴⁶ تقرير المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، صندوق اللاجئين لحماية البيئة، سنة 2013
- ⁴⁷ Loic Bruning et Etienne Piguet, Op.cit. p 9
- ⁴⁸ إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. 2008، ص 93
- ⁴⁹ Yahia H. Zoubir, Security Challenges, Migration, Instability and Terrorism in the Sahel, In, **IEMed Mediterranean Yearbook**, Spain, Institute of the Mediterranean, IEMd, September 2017, p 137
- ⁵⁰ مايكل جيه مازار (وأخرون)، فهم النظام الدولي الحالي. المترجم غير معروف. ، مؤسسة RAND. سانتا مونيكا الولايات المتحدة الأمريكية. 2016. ص 35
- ⁵¹ ندى عاشور عبد الظاهر، التغيرات المناخية وأثرها على مصر. مجلة أسبوط للدراسات البيئية. مصر. العدد 41، جانفي 2015، ص 3
- ⁵² محمد رفيق بكاي، المسؤولية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات على الأضرار البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي. جامعة الأغواط الجزائر. المجلد الثالث العدد الثاني، 2019 ص 260
- ⁵³ Youssoufou Hamadou Daouda, Responsabilité sociétale des multinationales en Afrique Subsaharienne : enjeux et controverses, Cas du groupe AREVA au Niger, **VertigO**, Revue en électronique en sciences de l'environnement, Montréal, vol° 14, N) 1, mai 2014, p 3
- ⁵⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2019 (موجز تنفيذي)، ص 4 و ص 6

المراجع:

- 1- أبو شبانة اسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي. الهيئة المصرية للكتاب. مصر. 1987
- 2- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. 2008
- 3- الرويح مشاري حمد، أثر أزمة كورونا على دراسة العلاقات الدولية بين الحل، التأمل، وإعادة اكتشاف الذات. في: مجموعة من المؤلفين: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قطر. ب.ت
- 4- برتران بادوي وماري كلود سموص، انقلاب العالم. ترجمة: سوزان خليل. القاهرة. دار العالم الثالث 1998
- 5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2009
- 6- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير فجوة الانبعاثات 2019 (موجز تنفيذي)
- 7- بكاي محمد رفيق، المسؤولية الدولية للشركات المتعددة الجنسيات على الأضرار البيئية، مجلة الفكر القانوني والسياسي. جامعة الأغواط الجزائر. المجلد الثالث العدد الثاني، 2019
- 8- بوستي توفيق، مفهوم الأمن ومنظوراته ما بعد الوضعية. دراسات إستراتيجية. تركيا. عدد مارس 2019
- 9- بيطار وليد، القانون الدولي العام. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. 2008
- 10- تقرير الأمم المتحدة: توقعات البيئة العالمية، البيئة من أجل التنمية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2007
- 11- تقرير المفوضية السامية لحقوق اللاجئين، صندوق اللاجئين لحماية البيئة، سنة 2013
- 12- تقرير المنظمة الدولية للهجرة، جنيف، الحوار الدولي بشأن الهجرة: متابعة المهجرات واستعراضها في أهداف التنمية المستدامة. 2007
- 13- تقرير حالة البيئة في إمارة أبو ظبي 2017 (التغير المناخي)، هيئة البيئة أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة. 2018، ص 109 متوفر على الموقع: <https://www.soe.ae/wp-content/uploads/2017/11/arabic-environmental-report-climate-change.pdf>
- 14- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة. الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان. 13 سبتمبر 2021
- 15- حجلة مريم. حرائق الغابات: بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية. مجلة سوسولوجيون. الجزائر. المجلد 2 العدد 2 السنة 2021
- 16- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة الجزائر الموسم الجامعي 2010-2011
- 17- حميدة جميلة. النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه. الدار الخلدونية للنشر والتوزيع. الجزائر. 2011
- 18- سعد الله عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2005

- 19-عاشور عبد الظاهر ندى، التغيرات المناخية وأثرها على مصر. مجلة أسبوط للدراسات البيئية. مصر. العدد 41، جانفي 2015
- 20-عبد الله حسن النصر، الكوارث الطبيعية. مجلة العلوم والتقنية الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد 32 السنة 8 مارس 1995
- 21-عدي الهواري، مفهوم العلاقات الدولية، مقارنة نظرية لسوسيولوجيا الساحة الدولية. الجزائر. دفاتر إنسانيات. عدد 3، 2012
- 22-فرقاني فتيحة، التنمية الإنسانية المستدامة: دراسة في التطور وتفكيك المستويات. مجلة أكاديميا. الشلف الجزائر. العدد الرابع السنة 2016
- 23-قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الإمارات العربية المتحدة، 2018
- 24-قلاع الضروس سمير، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. ابن نديم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2017
- 25-كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ج1، مؤسسة دار الكتاب، بغداد. 1979
- 26-مارتن غريفيتش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية. المترجم غير محدد. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة. 1999
- 27-مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن ناعمة. دار المستقبل العربي. القاهرة. 1986
- 28-مايكل جيه مازار (وأخرون)، فهم النظام الدولي الحالي. المترجم غير معروف. مؤسسة RAND. سانتا مونيكا الولايات المتحدة الأمريكية. 2016
- 29-ميال هاني، اللجوء البيئي... تحد آخر يهدد القارة السمراء. مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
- 30-Alexander Wendt, Constructing International Politics, In **International Security**, USA. vol°20, N°1, summer 1995
- 31-Charles Philippe David et Béatrice Pascal, Précurseur de la sécurité humaine, Le sénateur Raoul Dandurand -1816-1842, **Etudes Internationales**. Québec. (numéro spécial), VOL° 31, N° 4, Décembre 2000
- 32-Chloé Vlassopoulou (dir), Rapport scientifique EXCLIM « **Exile climatique** » **Gérer les déplacements des populations dus aux phénomènes climatiques extrêmes** (2010-2013), Juillet 2013
- 33-Christopher B. Field, **Climate Change ? Impacts, Adaptation and Vulnerability. Part A; global and sectoral aspects**, IPCC; Combridge University Press 2014
- 34-Convention cadre des nations unis sur **les changements climatiques** (CCNUCC). 1992
- 35-Etienne Piguet, Antoine Pécoud, Paul de Guchyeneire, Changements climatiques et migrations : quels risques, quelles politiques, In. **L'information Géographique**, vol° 75. N°4. 2011
- 36-François Gemmene et Agathe Cavicchioli, Migrations et environnement ; prévisions, enjeux, gouvernance, In, **Regards Croisés sut l'économie**, France. vol°2, N°8, 2010

- 37-Frédéric Ramel, Les relations internationales selon Durkheim, un objet sociologiques comme les autres, **Etudes Internationales**, Québec. vol° 35, N°3, 2004
- 38-Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évaluation du climat (GIEC), 6ème rapport d'évaluation 2021-2022 disponible sur le site ; <https://climat.be/changements-climatiques/changements-observees/rapports-du-giec>
- 39-Guillaume Devin, **sociologie des relations internationales**, Edition La Découverte, Paris 2013
- 40-Human Development Raport, **New Dimentions of Human Security, 1994**, <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1994>
- 41-Human Development Report, **Human Development to Eradicate Poverty**, 1997, disponible sur le sit: <https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1997>
- 42-Karen Elizabeth McNamara, **The politics of environmental Refugee, protection at the united Nations**, thesis presented to the university of new South Wales required for the degree of doctor of philosophy in geography, Sydney, 2006
- 43-Loic Bruning et Etienne Piguet, Changements environnementaux et migration en Afrique de l'ouest, Une revue des etudes de cas., **Belgeo** ; Revue Belge de geographie, Belgique. 1/2018
- 44-Raymond Aron, Une sociologie des relations internationales, In **Revue Française de sociologie**, France, 1963, 4-3
- 45-Tammer Afifi (et Al.), **Climate change, vulnerability and Humain Mobility ; perspectives of refugees from the East and the Horn of Africa**, United Nations University, Institute for environment and Humain security (UNU-ENS), N°1, June 2012
- 46-Yahia H. Zoubir, Security Challenges, Migration, Instability and Terrorism in the Sahel, In, **IEMed Mediterranean Yearbook**, Spain, Institute of the Mediterranean, IEMd, September 2017
- 47-Youssoufou Hamadou Daouda, Responsabilité sociétale des multinationales en Afrique Subsaharienne : enjeux et controverses, Cas du groupe AREVA au Niger, **VertigO**, Revue en électronique en sciences de l'environnement, Montréal, vol° 14, N° 1, mai 2014